Journal of Humanities and Social Sciences Researches (JHSSR)
ISSN: 2958-3160 (Online)

The political and social challenges facing the empowerment of Arab women in the shadow of technological development

Ansam Faiq Al-Obidi[1,*]

[1] M.P.S., Baghdad University, Baghdad, Iraq.

* Corresponding author, Email: ansam.faik@sc.uobaghdad.edu.iq

Received: 19/11/2022 Accepted:02/01/2023

Abstract

Arab women have assumed an important social, economic and political status throughout the ages after long conflicts and struggles and a series of failures and successes to realize their rights as human beings, and in light of the new changes that societies have undergone in an era characterized by rapid real-time technological development and scientific progress, women's practical, scientific, vital and influential contribution has become a fundamental necessity in all aspects of economic, social and politics. The research has reached important results, including: the need to work on spreading a culture of balance and equality between men and women, which is the basic principle for facing many challenges that stand as an obstacle towards empowering women, supporting their participation in development, and advancing the wheel of development in society. It is the main strong foundation for realizing all the rights that women seek to obtain in various aspects of life, as well as empowering women by the force of law, which is the strict hand of their support in entitlement to their rights, as many countries have put in place laws according to which women are empowered with compulsory education and Free to be a basic supporter of self-development for her children and building her community. The quota system that was created as a means to support women's political empowerment with a limited positive impact is not reliable as a final goal with regard to the fairness of women's political participation, since political parties' choices for female candidates within the quota are not subject to the criteria of competencies and the appropriate scientific, cultural or popular level of well-earned achievements. Also, the dominance of tribal, clan and interest relations, where the capabilities of these female candidates are negated or have limited ability to absorb and present problems, solutions and sufferings of women, in order to reach positive legislation for those who represent them according to a mandatory political agenda that seeks to achieve it. The modern global standards brought about by the digital information revolution and its requirements in lifestyles necessitated their employment in creating mechanisms to empower women by preparing distinguished women not only within the educational level, but also with the expertise and skills that qualify them for leadership positions and active political participation and support them with all developmental means, especially with regard to the use of social media to educate women in order to change the stereotype set by the patriarchal culture and at the same time provide

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

them with the skills and expertise necessary to qualify them scientifically, technically and politically to reach their primary role in community development through its political culture that qualifies them to build a better politician, a better social role model improving women political future .

Keywords: Empowering women, Political challenges, Women's economic, Social, Political rights, Quota

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة العربية في ظل التطور التكنولوجي

م. انسام فائق العبيدي [1]

[1] مدرس، جامعة بغداد، بغداد, العراق

*البريد الالكتروني للمؤلف المراسل: ansam.faik@sc.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

لقد تجاوزت المجتمعات التي تتمتع بالديمقراطية او بأسس تكوينها و التعامل بها فكرة احقية المرأة في العمل السياسي ام لا كون النساء على مر التاريخ و على راسهن النساء العربيات اثبتن تفوقهن في مجالات الحياة كافة فقد تبوأت المرأة العربية مكانة اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية مهمة عبر العصور ساهمت في تغيير تاريخ وخارطة طريق الدول بعد صراعات و نضال طويل وسلسلة من الاخفاقات و النجاحات و التميز لأحقاق حقوقها كإنسانة اولا و كسياسية و اقتصادية و قاضية بجدارة عالية لا غبار عليها , و في ظل التغيرات الجديدة التي شهدتها المجتمعات في عصر اتسم بالتطور التقني التكنولوجي اللحظي السريع والتقدم العلمي بات اسهام المرأة العملي العلمي الحيوي الجاد المؤثر ضرورة اساسية في جميع جوانب الحياة. ان اهمية الدراسة تتمحور بصورة رئيسية حول سبل تمكين المرأة العربية في ظل تحديات الصعوبات والتطورات التكنولوجية الهائلة سواء في بيئة الأعمال او التنمية او العلوم مع استعراض لكينونة تلك التحديات الجسيمة التي تحجم من دورها في الارتقاء للأبداع و التطوير خاصة فيما يتعلق بتوليها المناصب القيادية و البرلمانية وفق مشاركة سياسية جادة فاعلة في خضم تحديات النزاعات و الحروب و الثورات التي تمر بها بلدان المنطقة العربية. ان تلك الصراعات استوجبت سلسلة من الاجراءات الاساسية لا للحد منها فقط بل لتحويلها الى استراتيجيات تغيير اساسها العمل على ارساء قواعد المساواة بين الرجل و المرأة وتكافؤ الفرص على كافة الاصعدة سواء بالتعليم او الصحة او العمل و الخروج عن محدودية دورها المنزلي المهم الى المساهمة في بناء النهضة المجتمعية ككل والذي يستوجب توفير بيئة العمل اللائقة لمشاركة المرأة اقتصاديا واجتماعيا كضرورة حتمية لإرساء قواعد تحقيق استقلال المرأة الاقتصادي الممهد لطريق تمكينها السياسي المستقبلي و العمل في الان ذاته على تطوير السياسيات القائمة على تحقيق ذلك .

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، التحديات السياسية، حقوق المرأة، الاقتصادية، الاجتماعية ،السياسية، الكوتا.

مقدمة

1الفصل الأول

تتبلور المشكلة البحثية التي تطرحها الدراسة وفق منهج وصفي تحليلي السمات من خلال العديد من التساؤلات :

ماهي طبيعة الخلاف القائم على حجم المشاركة السياسية رغم كل مظاهر التطور التكنولوجي الذي اجتاح العالم و بضمنه عالمنا العربي ؟

ما هي طبيعة المعوقات و التحديات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تعيق من تمكين المرأة في مجالات الحياة كافة ؟

ماهي اليات المعالجة التي يمكن من خلالها طرح الحلول ؟

ماهي العوامل المرتبطة بتمكين المرأة سياسيا في مجتمعاتنا العربية ؟

هل المعيار الحقيقي للمشاركة الفاعلة المثمرة في العملية السياسية فعلًا الجنس أم الكفاءة؟

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

هل المشاركة السياسية وفق نظام الكوتا على اساس التعبئة السياسية العشوائية مجدية في تحقيق مشاركة سياسية فاعله للمرأة في مجتمعاتنا العربية ؟

و ماهي الجهات الفاعلة التي ممكن من خلالها تنظيم تنفيذ تلك الحلول وصولا للنتائج المرجوة ؟

اوضحت الدراسة ضرورة العمل على اشاعة ثقافة التوازن و المساواة ما بين الجنسين و الذي يعد المبدأ الاساس لمواجهة العديد من التحديات التي تقف بمثابة العائق نحو تمكين المرأة و دعم مشاركتها في التنمية و دفع عجلة التطور وفق مشاركة سياسية فاعلة , حيث اعتمد نظام الكوتا الانتخابي من قبل غالبية الدول العربية كوسيلة قانونية لإحقاق مبدا المساواة في اسناد تمكين المرأة سياسيا. الا ان تطبيق نظام الكوتا اصبح يشوبه الكثير من السلبيات كون اختيارات الاحزاب للمرشحات ضمن الكوتا لا يخضع لمعايير الكفاءات والمستوى العلمي الثقافي المناسب وفق ما هو مطلوب بل تتجلى هنا سطوة العلاقات القبلية و العشائرية و المصلحية حيث تنتفي قدرات تلك الفئات او تكون محدودة القابلية في استيعاب و طرح مشاكل و حلول معاناة النساء وصولا لتشريعات ايجابية لمن تمثلهن وفق اجندة سياسية الزامية التحقق تسعى لإنجازها. ان خلق آليات لتمكين المرأة من أجل تغيير الصورة النمطية التي وضعتها الثقافة الذكورية سواء على المستوى الاسري او التعليمي او الاعلامي يستوجب العديد من الخطوات بتوجهات عدة منها العمل على إعداد كوادر نسوية متميزة علميا متمرسة مثابرة في العمل القيادي و السياسي من خلال الخبرات والمهارات و التطوير الدائم و الذي يؤهلهن لشغل مناصب برلمانية و مشاركة سياسية فاعلة و نشر ثقافة انسانية توعوية تأهيلية في دور المرأة و فاعلية تأثيرها ووجوب تطويرها الذاتي لتطوير اسرتها ومستقبلهم ومن خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي و الاعلام لتثقيف المرأة و تزويدها بالكفاءات التطويرية اللازمة لتأهيلها علميًا وتقنيا وسياسيًا تحقيقاً لدورها في التنمية السياسية الثقافية المجتمعية لبناء مستقبل افضل يحتذى به.

"تعتمد عملية التنمية لأي مجتمع على بناء العنصر البشرى، الذي يعد الدعامة الرئيسة في هذه العملية، وبالتالي فإن ثروة أي مجتمع تكمن في المهارات الإنتاجية الخلاقة التي يغرسها وينميها التعليم والعمل في أفراد هذا المجتمع . ومن هذا المنطلق فان تنمية الموار د البشرية، هي عملية استثمارية لا يمكن لأي مجتمع من المجتمعات المتقدمة أن يغفلها . وأن يواصل دفع هذه الكوادر البشرية داخل عملية الإنتاج"[1]

واقع تحديات المشاركة السياسية للمرأة في مجتمعاتنا العربية

" توصلت دراسة الشوبكي "المرأة والعمل السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر" إلى :

أنه في التصور الإسلامي ليس من حاجز ديني يحظر تبوؤ المرأة أي منصب في المجتمع والدولة، وأن من حقها بل واجب عليها المشاركة في الحياة السياسية والمجالس النيابية، وحقها في تقلد رئاسة الدولة"[2]

"أقر الإسلام جميع حقوق المرأة متضمنة أهمية مشاركتها في العمل السياسي، والتاريخ الإسلامي حافل بالشواهد التي تدل على مشاركة المرأة المسلمة في جميع المحافل السياسية مما يؤكد كذب الدعاوى الغربية بأن الشرع الإسلامي يمنع المرأة من مشاركتها في الميادين السياسية، ويؤكد علماؤنا أن مشاركة المرأة في العمل السياسي لم تنتظر دعوات الإصلاح التي ملأت الدنيا، مؤخرا، لأن الإسلام أقر حقها في مباشرة العمل السياسي وفى وقت كانت أوروبا تعيش فيه ظلمات العصور الوسطى ويؤكد د. مجاهد توفيق الجندي, أستاذ الحضارة الإسلامية بجامعة الأزهر: أن المرأة شاركت في العمل السياسي قبل الإسلام بنسبة طفيفة مثل بلقيس ملكة سبأ وزنوبيا في سوريا وقد جاء الإسلام وكرم المرأة وشاركت في الجهاد وكانت ترتدى ثوب الفرسان وتشارك في الحروب. وبذلك نجد أن الإسلام شجع المرأة على المشاركة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفى كل أنشطة المجتمع مع مراعاة الضوابط الإسلامية في سلوكها تؤكد كل هذه الشواهد أن مشاركة المرأة في العمل السياسي هو تجسيد للمبادئ الإسلامية وإرساء لقواعد الحرية والديمقراطية وتكذيب لمزاعم غربية جرى وراءها المسلمون ونسوا أن الإسلام أول من نادى بحقوق المرأة السياسية، بغض النظر عن دعاوى الإصلاح الحديثة وأغراضها التي يعلمها الكثيرون"[3]

في خلاصة كتاب للباحث ام العز على الفارسي " المرأة و المشاركة السياسية في ليبيا (1977-2005)"اوضح فيه :

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

" ان التحولات السياسية التي مرت بها ليبا شكلت عاملا مؤثر في تطور مشاركة المرأة , وعبر التحولات التاريخية رصدت الدراسة تأثيرات مختلفة على السياق المجتمعي والاقتصادي والسياسي الليبي وسجلت الدراسة مفارقة مهمة ,تعلقت بارتباط مشاركة المرأة الليبية في الحياة العامة في بدايتها اثر الاستقلال بمجموعة من الرائدات الاتي تنادين لخدمة المجتمع بدون دعم سيأسى او مؤسسي ,ورغم اهمية ما تولته هذه النخبة من ادوار الا ان عملهن لم يؤسس لحركة نسائية منظمة ولم يضع اية قواعد لاستدامة وتفعيل هذا الموقف النضالي السياسي والمجتمعي وكشفت هذه الدراسة عن تدنى واضح في اسهام المرأة في العمل الحر, ونتج ذلك عن تضارب القوانين الاقتصادية وغموض الرؤية حول معايير وضمانات النشاط الخاص الذى قلص لصالح العام وفقا لمقولات (الركن الاقتصادي من الكتاب الاخضر)كما ان التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد الليبي حاليا والتي تشجع القطاع الحر وتدعو الى خصخصة بعض مناشط القطاع العام ,مازالت في طور البدايات ولم تتيح ضمانات كافية للانخراط فيها , وهذا يزيد من تضاؤل فرص المرأة للعمل في هذا المجال "[4]

تناولت الباحثة مسعد, نيفين في خلاصة كتابها " **المشاركة السياسية للمرأة العربية":**

عن الدور السياسي الذى تلعبه المرأة في المجتمعات العربية. وقد توصلت الدراسة الى ان المرأة كانت حاضرة في كل الاحداث التي مرت بها مجتمعاتنا فشاركت عمليا في دعم قوى المقاومة وانخرطت في حركات التحرر من قبل ان يصل مصطلح المشاركة السياسية بعد الاستقلال فيتسع ليشملها او لا يتسع ولم ينقطع عطاؤها في المجتمع المدني حتى قبل ان يتراجع دور الدولة. واستنتجت الدراسة الى انه باستبعاد العناصر شديدة التطرف التي ترفض أي دور عام للمرأة فان هذا الدور مطلوب وطنيا ومجتمعيا بأشكال مختلفة وفى اطر متعددة .وبالتالي فان أي جهد لبناء نظام ديمقراطي يهمش مشاركة المرأة او يختزلها او يتخذها واجهة لتبرير ممارسات غير ديمقراطية يظل جهدا بلا طائل"[5]

نستنتج مما سبق من دراسات ان استعراض التحديات يكون بمثابة الطريق الى ايجاد الحلول للتغيير بواقع المرأة العربية عموما حيث تكريس مبادى الديمقراطية بالتعددية يكون فيها عامل المشاركة السياسية للمرأة يعد من اهم اليات تحقيق الديمقراطية الحقة فكرا و منهجا و تطبيقا , الا ان تفشي الامية النسوية على اختلاف انواعها التعليمية منها والقانونية والإلكترونية من جانب وضعف الثقافة السياسية و المدنية و المتعلقة بالعوامل الاجتماعية و الثقافية و السياسية منها من جانب اخر تسبب في جعل انخراط المرأة في العمل السياسي امر عسير حيث انحسار الثقافة المجتمعية بذكورية العمل السياسي و تنامي التيارات الدينية في مجتمعاتنا ووفق الموروثات المجتمعية التي حجمت من دور المرأة السياسي و خلق خوف و ضعف الثقة في قدراتهن على خوض غمار الفضاءات السياسية و عزوفهن حتى عن محاولة تولي المناصب القيادية و بضمنها العملية الانتخابية برمتها سواء كمرشحه او حتى كناخبة الا وفق ما تقتضي المصلحة القبلية الاسرية العشائرية .

"فلا تزال الفكرة السائدة لدي الكثيرين عن أن المجال الطبيعي لنشاط المرأة، أو ربما المجال الوحيد هو النشاط المتعلق بالمنزل بكافة أبعاد ذلك النشاط ومتطلباته. وهو الأمر الذي يمثل عائقاً أمام تمكين المرأة تحقيق تطورها ويعمل على إهدار القدرات الذهنية والقوة الفكرية والإبداعية إلي يمكن أن تتحقق في مجالات الحياة المختلفة، وتحقق كثيرا من الإسهام الإيجابي في دفع عجلة التنمية في المجتمع"[6]

تشترك العوامل المعيقة لمشاركة المرأة سياسيا في مجتمعاتنا العربية في الغالب بالعديد من التوجهات خاصة فيما يتعلق بالمناخ الانتخابي الذي يشوبه الخوف و الحذر حيث السيطرة العشائرية القبيلة الطائفية الانتماء لا الدولة او المجتمع هي اساس القوى الانتخابية المتحكمة و الذي تخضع فيه النساء لمتطلبات الانتخابات وفق تحكم الاب او الاخ او الزوج و لا يكون في الغالب حرية الانتخاب متاحة بصورة عقلانية وفق الاسس السليمة للانتخاب حيث الانتماء العشائري هو الاختيار الانتخابي , ومن جانب اخر فالخوف يتجلى من خلال الاحجام عن الترشيح حرصا على المحاربة اللاأخلاقية بتشويه السمعة للنساء لأقصائهن عن العملية السياسية برمتها والمسند

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

بمحدودية تقدير الاحزاب السياسية للمشاركة الفاعلة للمرأة لضعف و هشاشة تقييم دورها في البناء المجتمعي و الاكتفاء بأدراجهن ضمن لجان كنوع من انواع التفعيل الظاهري للمشاركة السياسية للمرأة.

"تندرج ضمن هذه المجموعة من المعوقات السياسية والقانونية عدم وجود، أو انعدام التوعية بالحقوق القانونية للمرأة، من خلال قنوات التعلم العام والعالي ووسائل الإعلام، ونقص ما يسمى بوسائل أو أدوات التثقيف السياسي والقانوني على مستوى هيئات المجتمع المدني، وعلى رأسها الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات النسائية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، فهي تفترض المعرفة السياسية لفئة النساء، بينما الواقع يؤكد، أن حتى بعض النساء المنخرطات والناشطات في هذه الدوائر، تجهل جهلا كليا هذه الحقوق السياسية، كما تجهل طرق المطالبة بها والاستفادة منها، على مستوى الأسرة، والدولة، في أماكن التعلم أو العمل أو مراكز النضال السياسي. لا يمكن تحقيق التنمية ولا الأهداف المتمثلة في التنمية والمساواة."[7]

لا يتوقف انعدام الطموح و المشاركة الفعلية للنساء على المستوى السياسي عند ضعف الثقافة السياسية و الهيمنة الذكورية وفق التقاليد و العادات بل يتعداه حيث تلعب الاحزاب الدور الفاعل الرئيسي سواء على مستوى محدودية مهام العناصر النسوية في التشكيلات الحزبية وفق الضرورات للقوانين الانتخابية الخاصة بكل دولة من جانب فضلا عن محاربة مشاركتها في مناصب صنع القرار سواء من زاوية تمثيل المرأة وفق استحقاقها في أيا من السلطات الرئيسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية او احقيتها في ايصال معاناتها و ضرورة التغييرات التشريعية لصالح حقوقها القانونية من جانب اخر , بل واستمرار تحجيم دورها في اعمال تقليدية معدومة الطموح و بأجور قليلة خاصة في مناطق الارياف او العشوائيات او المناطق الفقيرة التي تمتاز بالجهل و التخلف و الامراض و الفقر والوعي السياسي شبه المعدوم للنساء خاصة و الذي يظهر بمشاركتها في العملية الانتخابية وفق نظام الكوتا كجزء مكملا للصورة السياسية المفروضة ليس كواجهة تمثيلية للمشاركة النسوية السياسية. وفي ايضاح موجز لماهية نظام الكوتا :

"الكوتا وسيلة من وسائل التمكين المؤقتة A Transitory Solution وهو نظام منبثق من مبدأ المساواة AFFIRMATIVE ACTIONحيث ان الهدف منه هو الحد من التمييز الذي عانت منه المرأة على مر التاريخ حيث كانت المرأة في أميركا وحتى القرن التاسع عشر تحرم من الالتحاق بمهنة الطب، والاتحادات العمالية والجامعات.أنواع الكوتا .هناك ثلاثة انواع لتطبيق نظام الكوتا: -1 كوتا دستورية Constitutional Quotas ، ان ينص الدستور على تخصيص نسبة معينة من المقاعد في السلطة التشريعية لمصلحة المرأة (أوغندا). -2كوتا قانون الانتخابات Electoral Law Quotas ، أن ينص قانون الانتخابات على نظام الكوتا لمصلحة المرأة. -3قانون الاحزاب السياسية Political Party Quotas ، أن تتبنى الاحزاب السياسية أنظمة داخلية تتضمن تخصيص نسبة مئوية للنساء كمرشحات (جنوب أفريقيا – موزامبيق). الإيجابيات : من إيجابيات نظام الكوتا انه يمنع تغييب المرأة The invisibility of Women - عن سدة القرار، كما انه يوفر الحماية القانونية التي يفرضها انعدام التكافؤ والتوازن، كما انه يمنح المرأة (او من هو محدد بالنظام) افضلية قانونية يساعد على معاملتها بإنصاف. ويساعد على الحد من التمييز ضد المرأة لم يتحقق في كثير من الدول إلا بقانون الكوتا والمساواة.affirmative action السلبيات : ومن سلبيات الكوتا التمييز ضد الرجل (او الفئة الصادر في حقها النظام) إذا كانت العدالة هي الهدف فعلى الجميع أن يتساوى أمام القانون.، ومن سلبياته ايضا انه يعتبر حلا مؤقتا لا يمثل ديموقراطية حقيقية، كما انه يجعل مشاركة المرأة (الطرف الاضعف) تبدأ من الأسفل إلى الأعلىBottom Up ، ويمهد الملعب فقط للمرأة (الطرف الاضعف) للمطالبة بالمساواة، بما ينافي العدالة مع بقية الاطراف. أمثلة على الكوتا : 30 -دولة في العالم تطبق نوعا من نظم الكوتا في السياسة لمصلحة النساء , 49% -من مقاعد البرلمان في رواندا تشغلها النساء. -في السويد بلغت النسبة 45.% , -جنوب أفريقيا 30.% , - المعدل العالمي 15,1.% "[8]

لقد استغلت الاحزاب السياسية في دولنا العربية في الغالب المشهد السياسي الذي يعتريه النزاعات العرقية و الطائفية المدمر للبناء المجتمعي و النسوي بالخصوص بالعمل على تحجيم دور المرأة سياسيا وفق اجندات سياسية محددة ذكورية الطروحات والعمل و اثراء العمل السياسي بهن بصوره محددة من خلال العمل في اللجان البرلمانية او الاعمال القيادية محدودة الصلاحيات و عدم اتاحة أية فرص ساندة لنصرة المرأة سياسيا و مجتمعيا .

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

"التعويل على دور الأحزاب السياسية في القيام بوظيفتها في التجنيد السياسي وترشيح أفضل العناصر للكوتا، هو أمر مشكوك فيه وخير دليل ما حدث في ترتيب القوائم في الانتخابات البرلمانية التي جمعت خليطا من العناصر لا يجمعهم رابط سياسي أو أيديولوجي سوى ما ورد من صفات في قانون مباشرة الحقوق السياسية" [9]

ان الهدف الاساسي من نظام الكوتا ان تتبلور فكرة المساواة بين الرجال و النساء من خلال المشاركة النسوية العادلة في العملية السياسية على اختلاف اشكالها لذا فان تولي الاحزاب السياسية مهمة اختيار ترشيحات الكوتا في تجنيد سياسي يوافق العملية الانتخابية يجب ان يكون وفق معايير معينة لم يؤخذ بها و الدليل ان مقياس النجاح يكون في الاثار المترتبة عنها فلم يكن من امكانات و انجازات أية مجموعة نسوية تم تحديدها من قبل الاحزاب وفق الكوتا احداث اي تغييرات جذرية او تشريعية قانونية ارست بها قواعد حقوق المرأة بل لم يتح لها عرض اجندة سياسية تشريعيه كاملة لتتمكن من تحقيقها خاصة في ظل ذكورية فكرية متطرفة متحجرة تجتاح مجتمعاتنا العربية .

"تفضى الصورة النمطية عن المرأة وما ينتج عنها من محدودية الفرص المتاحة أمامها مقارنةً بالرجال إلى سيطرة »الرجل« على الأمور داخل المؤسسات المختلفة بما يضيق المساحة لانخراط النساء في عملية اتخاذ القرار. ويؤثر ذلك كله على أشكال المشاركة السياسية للمرأة سواء كمرشحة أو كناخبة" [10]

ان المرأة في الغالب هي من تدفع ثمن تداعيات الحروب و الثورات و النزاعات و الصراعات التي مرت على مجتمعاتنا العربية من صحتها و كرامتها و تشتت عائلتها و تهميشها حيث لا تقف حدود الاضرار عند التداعيات الاقتصادية و السياسية بل تتعداها الى افرازات مجتمعية كارثية و عادات و تقاليد بالية لا تمت للدين بصلة كاعتياد العنف و القتل و انتشار الجهل و الفقر و البطالة و الادمان هروبا من واقع تلك الكوارث المجتمعية الهادمة وفي ظل غياب رب الاسرة لتعرضه للقتل او الاختطاف مما يستوجب تولي المرأة شؤون الاسرة بأكملها متحملتا اعباء تثقل كاهلها و تمنعها من التطوير الذاتي او المساهمة الافضل في بناء مجتمعها فضلا عن ما تتعرض له من تعامل مهين و مشين في بيئة عمل تمتاز بالتمييز البنيوي و استغلال ظروفها الاقتصادية و الاحتياج وتجاهل مراعاة ظروفها كأم معيلة و اب في الوقت ذاته فتتقبل ابخس الاجور و الكثير منهن تتعرض للتحرش و المقايضة بجسدها و الاهانة و الاذلال الذي يلحق بها و يضطرها للاستمرار في ظل احتياج اطفالها للقمة العيش.

"أن النظرة الدونية للمرأة ليست مقصورة علي الرجال بل أنها ترسخت لدي العديد من النساء اللاتي أصبحن ينظرن لأنفسهن نظرة متدنية لشعورهن بالظلم وعدم القدرة علي إظهار ملكاتهن وقدراتهن والمواطنة وهنا قد أوضحت الجهود البحثية أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الريفية عامة لا يبعث الرضا بأي حال أو تتدني مشاركتهن في مشاريع التنمية المستدامة بمفهومها الواسع الذي يشمل زيادة الدخل وتحسين مستوي الرعاية الصحية والتغذية والتعليم والحفاظ علي البيئة "[11]

ان العوامل المؤثرة في تحديد مدى المشاركة السياسية النسوية و احقاقها لحقوقها متعددة و متنوعة فمنها طبيعة الانتماء المجتمعي بين مجتمع مدينة و تحضره حيث يؤثر المستوى التعليمي لكلا الوالدين بصورة اساسية في تنشئة افراد الاسرة التنشئة الفكرية الثقافية و السياسية الصحيحة ومجتمع الارياف و محدودية بل و شحة حقوق المرأة فيه والانتماء الطبقي فيما اذا كان من طبقة مثقفة متعلمة ام بسيطة فقيرة معدمة مهمشة يكون في الغالب العامل المشترك في جزئية التصنيف الثاني هو الجهل و الامية و انعدام الثقافة السياسية. تشترك الامية و عدم الاستقلال الاقتصادي للمرأة في مجتمعات الارياف و العشوائيات و النازحات بظل ظروف النزاعات في تحديد فرص الحياة لديهن لذا فان من اهم عوامل اسناد و توعية اولئك النسوة بحقوقهن وواجبتهن يكون ابتداء بسن و تنفيذ قانون ملزم بمحو الامية لنشر التعليم و التثقيف بكل ما من شئنه بناء قدراتهن و بتوفير الاستقرار الاقتصادي لهن من جانب اخر من خلال مشاريع صغيرة مدعومة بقروض غير مشروطة من قبل الحكومات او مساندة و مشاركة القطاع الخاص يكون بداية طريقها للتمكين الاقتصادي و الوعي بالاحتياجات و الامكانات التي تمكنها من التوعية السياسية و المشاركة الفاعلة فيها.

" ولا يمكن أن ينهض مجتمع ما بنصف طاقاته فقط، فالرجل والمرأة هما شركاء في الحياة ومصدر التاريخ البشرى كله، ولم يعرف التاريخ مجتمعاً تخلفت أو تقدمت فيه المرأة وحدها، بل اقترن دورها دائماً بدرجة تقدم المجتمع ونهوض الأمة، مما يبرز أهمية توظيف قدرات المرأة للمشاركة في خدمة قضايا المجتمع " [12]

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ان التغيير لا يأتي من فراغ فالسعي لرفع نسب المشاركة النسوية السياسية يجب ان يبدا على ارض صلبة تسند هذا التغيير الواجب الحدوث من خلال السعي لمنح المرأة حقوقها المدنية كاملة خاصة فيما يتعلق بقوانين الاحوال الشخصية المجحفة والمنتهكة لحقوق المرأة في غالبية مجتمعاتنا العربية فكيف للمرأة العربية التي تعاني من ارتفاع نسب انتشار الامية و الفقر من جانب و انتهاك حرياتها و كرامتها الانسانية من جانب اخر وفق قوانين غير منصفة و تشكل عائق في طريق بناء مستقبلها ان تسعى للمشاركة السياسية و اثبات احقيتها فيها فضلا عن كون غالبية الدول العربية لا تسمح بترشيح المرأة لمنصب رئيس الجمهورية في خطوة حظر سلطوية نابعه من قانون وضع بصيغة ذكورية سالبة لحقوق المرأة.

ان طابع الاسر السلطوي التنشئة للمرأة العربية خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي و السياسي هو ذات الطابع الذي عمل صياغة نمطية للجانب التربوي الاجتماعي للمرأة من خلال التوجيه بمحدودية خصوصية المرأة في داخل المنزل و خدمة الزوج و الاولاد و جعلها مهمشة الوجود محددة التوجه و الارادة و الانجاز و ان تلك التنشئة التي امتازت بضيق الافق و تغييب الوعي السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي اللازم في تنشئة المرأة ادى بها لا الى التخوف و نبذ العمل السياسي فحسب بل الى عدم انتخاب المرشحات النسويات في الانتخابات و وبين نتاج التوجهات التسلطية المتحكمة في الاسرة الى قلة الوعي بما للمرأة من اهمية سياسية كونها اكثر من يعي و ينقل معاناة المرأة بدقة و مصداقية لأثبات استحقاقهن على المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية يكون اسهام المرأة المستقلة سياسيا و تمكينها في انحسار مستمر.

"أن نظرية التحديث قدمت بعد معرفيا هاما يسهم في إقامة مؤسسات ديمقراطية ونظام للحكم يتسم بالشرعية والقبول يقوم على مبدأي القانون والمساواة . علاوة على التصورات النظرية لتغيير مكانة المرأة ووضعها داخل المجتمع وذلك من خلال تناولها ضمن بعدين أساسيين: الأول، استفادة المرأة من التنمية والتحديث على مستوى المجتمع من خلال توافر فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية. أما البعد الثاني، يتناول مدى قدرة المرأة على تحقيق التكيف و التوازن بين ما هو قديم و حديث "[13]

ان المرأة في مجتمعاتنا العربية تمثل قوة و طاقة بشرية بناءه و اثبتت على امتداد التاريخ فاعلية وجودها و اهميتها لذا فان بناء مجتمع ديمقراطي يتسم بالتعددية السياسية و يتيح المساهمة الفاعلة للمرأة من خلال العمل على رفع نسب مشاركتها السياسية و تفعيل دورها الاساسي في البناء المجتمعي اقتصاديا و سياسيا اصبح من متطلبات التنمية البشرية المجتمعية لا من خلال الزامية و مجانية التعليم لمحو الامية الاساسية فحسب بل يستوجب محو الامية السياسية بتوفير التدريبات و الخبرات اللازمة لتطويرها و تمكينها قياديا و سياسيا. تظهر التوصيات التي ادرجتها ورشة عمل الحقوق السياسية للمرأة العربية التوجهات الضرورية اللازمة لتمكين المرأة العربية سياسيا في خطوات تمييز ايجابي فاعل :

"ضرورة العمل على ضمان الدساتير والتشريعات العربية لمساندة الحقوق السياسية للمرأة العربية، عبر احدي صور التمييز الإيجابي للمرأة في مجال الحقوق السياسية لحين اعتياد المرأة على ممارسة هذه الحقوق .تشجيع المرأة العربية على الانخراط في عضوية التنظيمات السياسية باعتبارها المدخل الأهم لشغل المراكز السياسية، وفتح المجال امامها للمشاركة الفعالة في الأنشطة النقابية ومنظمات المجتمع المدني .تشجيع التنظيمات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني العربية على مساندة تمثيل المرأة في كافة مواقع صنع القرار وفقا لمعايير التكافؤ والجدارة تكثيف برامج التوعية بالحقوق السياسية للمرأة العربية، بداية من مناهج التعليم الأساسي، مرورا بوسائل الإعلام المختلفة التي يجب أن توظف أيضا في تغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة العربية انشاء اتحاد نسائي عربي يضمن كافة التوجهات والخصوصيات المجتمعية، ويكون بمثابة انطلاقه للتقارب وخلق صيغ تفاوضية جماعية لمطالب المرأة العربية التأكيد على عدم تسيس التشريعات العربية بما يمس حقوق المرأة .وضع قانون يلزم الإعلام بنقل الحقائق بمهنية وذلك لحذف الصورة الذهنية السيئة عن المرأة العربية والتي تحقر المرأة وتضعف وتشوه مشاركتها وضع ضوابط توضح أهمية دور رجال الدين في مواجهة وتوسيع الرؤي الضيقة والتفسيرات الخاطئة للإسلام في المجتمعات العربية دعم برامج وخطط توعويه تعليمية بأهمية دور المرأة في المجتمع وتوعية المرأة والرجل بهذه الحقوق والاهتمام بوضع أسس في المناهج التعليمية لتدعيم مشاركة المرأة في الحياة السياسية. [14]"

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

2.التحديات الاجتماعية

"توصلت دراسة الكعبي الى عدة نتائج فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية منها:

ان التمكين له بعدان الأول داخلي وهو التمكين الذاتي أو النفسي والثاني خارجي يشمل أنواع متعددة من التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والتربوي والبيئي والصحي وأن كلا البعدين يتطلبان تدخلا خارجيا لمساعدة المرأة بشرط توفر الرغبة الكاملة لديها للقيام بذلك. كما توصلت الدراسة الى وجود جملة من الحواجز النفسية التي تعمل على خلق العوائق امام تمكين المرأة قسم منها يتعلق بالمرأة نفسها كالخوف وعدم الاستقرار وانخفاض تقدير الذات ونقص الثقة بالنفس والخوف من الفشل، اما القسم الآخر فهي معوقات تتعلق بالمنظمات التي تعمل بها المرأة منها: نقص المعلومات ونقص الاستقلالية في اتخاذ القرارات ونقص الاستقلالية في انجاز العمل والضغوط المتعلقة بالعمل".[15]

ان الثقافة الانسانية التي هي نتاج للتفاعلات الانسانية بحاجة الى تنشئه ووعي و صولا للثقافة السياسية و تنقسم بين الثقافة الذاتية للفرد و طبيعة تنشئته الى الثقافة المجتمعية التطويرية التفاعلية المؤمنة للتماسك المجتمعي لأفراد المجتمع لذا فان التوجيه الموحد للثقافة الذاتية و المجتمعية في استمرار لثقافة التميز ضد المرأة بين تنشئة اسرية سلطوية الى معتقدات و تقاليد مجتمعية اعطت الطابع التميزي سمت الفرض القانوني و انعدام الثقافة الديمقراطية الملامح بالمساواة في الحقوق المدنية و الاقتصادية و الاجتماعية و المحددة لاستقلال المرأة اقتصاديا و بالتالي تمكينها مجتمعيا و سياسيا و حتى المشهد السياسي المتاح وفق نمطية الادوار المحددة من الاحزاب السياسية للنساء تجعل حجم التحديات الثقافية و السياسية و الاجتماعية في ازدياد واجب التغيير .

"تؤدي العلاقات التسلطية في الأسرة إلى ثقافة صمت المرأة وقبول ممارسة التمييز ضدها ويؤدي إحساس المرأة بالدونية إلي إعادة إنتاج النموذج التقليدي لكل من الرجل والمرأة لا سيما والمرأة ذاتها تقاوم التغيير والتطوير وتفضل الإبقاء علي الأوضاع المتخلفة التي تعيش فيها ناهيك على أن القائمين على التنشئة في مؤسسة التعليم لا يؤمن الكثيرون منهم بالمساواة في الحقوق والواجبات وهنا بخصوص تأثير الواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي يتمثل في الوجود الاجتماعي للمرأة والذي تحدده فرص الحياة المتاحة دستورياً وتشريعياً وما يتيح المجتمع من فرص للعمل والمشاركة الاجتماعية أما البعد الآخر فيتمثل في الفرص الحقيقية للمشاركة الاقتصادية[16]

ان سيادة الثقافة المجتمعية الذكورية و تسلطها و غياب ثقافة الحوار اما لمحدودية التعليم او انعدامه و اختلاف المستويات الثقافية و الاجتماعية و المادية خلق فجوة يصعب فيها التواصل الاسري خاصة بين الام و الاب بصورة سلمية فتحل محلها لغة العنف بكافة انواعه و تبعاتها الهادمة لا لطبيعة الحياة ما بين الازواج فقط بل لمستقبل اولادهم و بناء حياتهم المستقبلية حيث استمرارية التنشئة الاسرية ذاتها بتمييز الذكر عن الانثى و اعطائه الاولوية في كل شيء و تعمد تحديد توجه تفكير الفتاة بتوجه واحد يبدا بخدمة اخوتها و اهمال التعليم و توقفه عند تزويجها وهو منتهى طموحها و نهايته حيث تتوارث الاجيال صيغة التنشئة ذاتها بين تحجيم اسري الى تحجيم ذاتي ينعدم فيه إدراكها لهويتها النسوية والمواطنية السياسية.ان اهمال دور المرأة في البناء المجتمعي يعرقل حركة التنمية و البناء الاقتصادي الاجتماعي لأي دولة و اهدار لحقوقها و لأحقيتها في بناء مجتمعها في ظل غياب الدعم الاسري للفتيات وفق التقاليد التميزية المتسبب في ضعف بناء شخصيتها و الذي اثر سلبا على طبيعة تجاوبها مع متطلبات الحياة نحو مستقبل افضل لقناعتها بضعفها و محدودية دورها و ممكن ان تتسبب بمنع ذاتها من التطور او حتى انتخاب من بنات جنسها بقناعتها انها لن تكون اهلا للمنصب السياسي و لن تتمكن من تقديم اية خدمات لها و تمنع نفسها من اية مساهمات مجتمعية كالمشاركة في المنظمات و الجمعيات التي تسعى الى توعيتها بحقوقها و التخلص من تبعية العنف الاسري الذ ي تتعرض له سواء من اسرتها او من زوجها فيما بعد بتعميق الثقافة المجتمعية السليمة و دعمها لتحقيق استقلالها الاقتصادي وبناء ذاتها و مجتمعها.

"تعد الاستفادة القصوى والمثلى من الموارد البشرية هدفا من أهداف الدول في بناء اقتصادها، إذا وعى الجميع ما للعنصر البشري من أهمية في الإنتاج والتنمية والتطور، وبما أن المجتمع طائر ذو جناحين (المرأة والرجل) فإن التنمية تعتمد على تطوير ودمج وإسهام كلا الجنسين في خططها وبرامجها، كما أن إهمال أحدهما يعني بكل تأكيد إهدار للموارد البشرية، أو على الأقل عدم حصول الاستفادة منها"[17]

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

ان البيئة التعليمية للمستويات الدراسية كافة تعتبر عامل حيوي اساسي للتنشئة السليمة و بناء الكوادر البشرية لذا فان الكوادر التعليمية الفاقدة للثقافة القائمة على روح المساواة و التعاون و احترام الاخر التي اقرها ديننا الاسلامي الحنيف ودعا لها لن تكون اهلا و كفء لأحداث التغيير الثقافي المجتمعي المطلوب لذا فان احداث تطوير و تغيير اساسي جوهري حيوي فاعل لن يكون الا من خلال العمل على تطوير و تحسين المناهج التعليمية و تغيير للخطاب الديني التوعوي من خلالها من جانب و تثقيف الكوادر التعليمية من جانب اخر في تخطيط تنظيمي قائم على توجهات عديدة منها العمل على ارسال خريجي الجامعات متخصصي التعليم الى بعثات خارج البلاد للتخصص و اكتساب الخبرات و اقامة دورات و ورش تدريبية تطويريه للكوادر التعليمية و تزويد المدارس بالإمكانات الالكترونية للعمل على بث البرامج والدورات التثقيفية التشاركية مع الطلبة فهم الفئة التي تعد الاساس في التنشئة للأجيال المستقبلية القائمة على فكر المساواة و التكاملية بين الرجل و المرأة في الواجبات و الحقوق لبناء المجتمع و دفع عجلة التطوير المجتمعي نحو الامام و من خلال الطروحات و المناقشات التفاعلية مع الطلبة استبدالا لطرق التدريس القديمة القائمة على التلقين و الاستظهار يكون بناء الاجيال وفق غرس قيمي ابداعي قائم على فكر سليم و توجيه بنائي مثمر لمستقبل افضل.

"ان الثقافة الاجتماعية السائدة حيث الموروثات الثقافية وسيادة الهيمنة الذكورية والنظر للمرأة على أنها كائن ضعيف وانخفاض المستوى الثقافي ما أدى إلى انخفاض بل انعدام ثقة المرأة بنفسها في مجال العمل السياسي، ثم غياب الإرادة السياسية وتمثل في عدم وجود إرادة لدى صناع القرار في تمكين المرأة وتنمية دورها مجتمعياً، علاوة على عدم وجود أطر قانونية رادعة لوقف العنف ضد المرأة، وضعف الخطاب الإعلامي والديني الذي يعزز الدور السياسي الايجابي للمرأة، عدم فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني لدعم تمكين المرأة سياسياً، وأخيرا تجاهل البرامج السياسية للأحزاب لأهمية مشاركة المرأة في المجتمع ودعم دورها لخلق كوادر نسائية قادرة على التمثيل الشعبي "[18]

ان انتشار الامية خاصة في الارياف و الاوساط الفقيرة و الفئات النازحة وفق اثار الصراعات الحاصلة في الدول العربية يعد مؤشر سلبي خطير فحتى في حالة توجهها لسوق العمل تكون محدوده الخبرات و المهارات مما يتسبب بانخفاض اجورها فضلا عن شحة الخدمات الساندة لعمل المرأة بأجور مناسبة كدور رياض الاطفال و الحضانات و من جانب اخر فان اثقال كاهل المرأة بمسؤوليات كبيرة دون الرجل تفقد معها فرصة النجاح و التقدم في عملها لخوض عالم السياسية و الذي لا يستوجب التمكين الاقتصادي فقط بل يستوجب التمكين الذاتي و المهني و التقني و الذي لن يتم الا بتقليل الفجوة النوعية بين الرجل و المرأة.

"يزداد التأثير السلبي للأمية ويمتد تأثيرها لكافة المجالات الإنسانية والاجتماعية، حيث تدفع بالتمسك ببعض العادات والتقاليد السلبية وما يلازمها من جمود وضعف الإحساس بالمسئولية والقيمة الاجتماعية، وذلك نتيجة لضعف الوعي وانخفاض القدرة على الإبداع والابتكار، وهو الأمر الذي يطرح ضرورة الاهتمام بجهود مكافحة الأمية والقضاء عليها خاصة بين الإناث باعتبارها الشريحة الأكثر حرماناً واحتياجاً من خلال برامج جادة مكثفة في فترة زمنية محددة، مع ضمان تكاليف كافة الأجهزة سواء التعليمية أو التثقيفية أو الإعلامية ..الخ، وذلك للأخذ بزمام المبادرة لتوسيع قاعدة المشاركة في محو الأمية واعتبارها قضية قومية كبرى" [19]

ان النهوض بالواقع المجتمعي السياسي للمرأة اساسه ايقاف تعطيل نصف طاقة المجتمع من خلال التطوير الابداعي الابتكاري للنساء بوضع الاستراتيجيات و خطط العمل المعرفة للفاعلين الاساسيين الحيويين لأعداد مواطنين مدركين لحقوقهم و واجباتهم لا رعايا تابعين سواء للمرأة ام للرجل فالمجالس التشريعية و التنفيذية مسؤولة عن واقع الاداء الحكومي تجاه احقاق حقوق المرأة و الاحزاب السياسية يعتبر من اساسيات دورها السياسي الفاعل العمل على بناء ثقافة سياسية واعية سليمة على المستوى المجتمعي ككل و الجامعة و المدرسة و منظمات المجتمع المدني منوطة بها مهمات جسيمة في التوعية الثقافية السياسية و نشرها و التدريب و التطوير للكوادر النسوية الفاعلة بذلك التوجه و بتكاتف جميع الفئات المجتمعية يكون الاداء المثمر للتمكين و المشاركة النسوية السياسية الفاعلة .

3.تحديات البعد الثقافي بين السلبية و الايجابية

" تؤكد الدراسات المتنوعة أن البرامج والمسلسلات والأفلام أصبحت في كثير منها تشوّه صورة المرأة، وتسخّف الدور الذي تلعبه مجتمعياً، وتكرس حالة وصورة المرأة الجاهلة الخاضعة لزوجها المستسلمة لقدرها، متجاهلة بذلك الدور الإيجابي الذي تقوم به المرأة

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

في تنمية المجتمع. ويعتبر هذا إحدى سبل ممارسة العنف ضد المرأة وانتزاع أهم حقوقها .فاستخدام المرأة كجسد وشكل ومفاتن في الإعلانات عنف ضدها، وتقديم المرأة كوسيلة إغراء عنف ضدها، و تقديمها بطريقة مبتذلة في الأفلام والمسلسلات الإباحية عنف ضدها، وتقديمها كمشارك رئيسي في دراما العنف عنف ضدها، تقديمها كمجرمة في حوادث القتل والسرقة والمخدرات والجرائم الأخرى سواء في البرامج والتقارير الواقعية أو في الأعمال الدرامية بمختلف أنواعها عنف ضدها، و تقديم المرأة بالصورة النمطية وحصر في المطبخ وغرفة النوم عنف ضدها، و تقديم المرأة ذات دور هامشي في الحياة وفي المجتمع عنف ضدها [20]

تعد القيود الثقافية نتاج تراكمي لثقافات مجتمعية عبر الاجيال توارثتها غالبية مجتمعاتنا العربية المتجسدة من خلال الخطاب الديني الذكوري و السلطة الابوية المتراوحة بين الاب و الاخ الاكبر فعلى الرغم من التطورات الالكترونية التي اجتاحت مجتمعاتنا الحضارية منها و الريفية الا ان هيمنة العادات و التقاليد لاتزال تعتبر عائقا يقف حائلا بوجه تمكين المرأة الذاتي و النفسي لتحظى بما تستحقه من دور اساسي و حيوي في بناء المجتمع سواء على الصعيد السياسي ام الاجتماعي او الثقافي.

" تكمن المشكلة الحقيقية ليس فقط في التركيز على الصورة النمطية للمرأة، ولكن في غياب الصورة الأخرى لها. فصورة المرأة العاملة في المهن التخصصية المختلفة، وواقع المرأة المكافحة في الريف وأطراف المدن، وما تعانيه من فقر وتهميش والعمل في بيئة صعبة من أجل توفير قوت أسرتها؛ نادرا ما تظهر في وسائل فكما تتجنب وسائل الإعلام العربية -في أحيان كثيرة- التعرض لقضايا المواطنة والانتهاكات والفساد وغياب سيادة القانون في بلدانها؛ فهي تتجنب أيضا تناول قضايا جدلية حول حقوق المرأة والمساواة، وضرورة تعديل الدستور والتشريعات الخاصة بالنساء، وغيرها من قضايا قد تزعج السلطة الحاكمة. الإعلام.ان منح النساء أدورا قيادية في صناعة الإعلام العربي، وملكيتهن للمؤسسات الإعلامية وشركات الإنتاج الفني والإعلاني؛ يمكن أن يؤدي إلى تطوير الوعي داخل هذه المؤسسات بشأن تأثير قرارات ومضامين الإنتاج والإعلان على الكيفية التي تمثل بها المرأة إعلاميا. وذلك باعتبار أن النساء هن الأكثر قدرة على التعبير عن قضايا غيرهن من النساء، ويمكن أن يلعبن دورا حيويا في زيادة الوعي المجتمعي وتعزيز حقوق المرأة."[21]

ان ارتفاع نسب المخاطر التي تهدد بناء نسيج مجتمعاتنا العربية من خلال التفكك الاسري الذي تلعب به وسائل الاعلام و التواصل الاجتماعي دورا اساسيا بخلق عوامل التناقض و التصادم وزرع الافكار الغريبة على مجتمعاتنا و التي تهد من خلالها العلاقات الاسرية المكملة لبعضها كلا وفق واجباته و وظائفه الاسرية التي هي النواة الاساسية للتماسك المجتمعي. و ينعكس دور الاعلام و منصات التواصل الاجتماعي كأحد اهم قنوات التأثير في المجتمع بصوره فاعله حيوية في مجالات عديده و منها السعي لتكريس الصورة النمطية للمرأة وتصويرها وفق توجهات محددة الملامح كائن مستهلِك و وَمستَهلك بكونها اداة ترويجية فاضحة لبضائع استهلاكية نسائية كانت ام رجالية او الغناء و الرقص الذي لا يتسم باي معالم اخلاقية و جعلها في حدود تجسيد الفتاة الضعيفة المطيعة المستسلمة و المغلوبة على امرها في غالبية الافلام والمسلسلات العربية وفق مخطط لثقافة تجذيريه جامدة محددة التوجه و التي لا تمتلك فيها المرأة اية حقوق انسانية كحق التعليم والعمل و التعرف على حقوقها القانونية و الشرعية و على كل ما من شئنه ان يحفظ كرامتها و عدم تعرضها للعنف و المعاملة السيئة المهينة و السعي للمشاركة السياسية من خلال البناء العلمي السليم وبالتالي الاستقلال الاقتصادي وفق اسلوب حياة حضاري اساسه بناء شخصيتها و استقلاليتها المادية و المعنوية سعيا للتمتع بمكانتها في البناء التنموي المجتمعي .

"أن العلاقة بين العنف الأسري والإدمان أياً كان نوعه هي علاقة متبادلة وكل منهما يعتبر منشئاً للآخر , فمن مسببات الإدمان المشكلات الأسرية وتفكك الأسرة"[22]

لقد اصبحت متطلبات الحياة بظل التطور التكنولوجي اللحظي واسعة المدى حتى اننا لا نقف بصورة جادة لألقاء الضوء على أثاره السلبية المدمرة للمجتمعات حيث يعد بمثابة العامل الاساس في التفكك الاسري و انفصال الوالدين و تشتيت الادوار الاساسية التربوية المنوطة بكل من الام و الاب ووحدة التجمع الاسري المثمر للتنشئة الصحيحة للأسرة فبين ادمان الانترنت من قبل الام و الاب بين علاقات مشبوهة و التسوق الالكتروني الهادم لميزانية الاسرة و لمستقبلها و الانشغال التام بالبرامج الالكترونية واخبار و اعلانات وسائل التواصل الاجتماعي فضلا عن البرامج البعيدة كل البعد عن التنشئة السليمة و الاخلاق الاسلامية الصحيحة يكون نتاجها الهادم لا للفرد فحسب بل لجميع افراد الاسرة حيث دور الام و الاب اساسي في التكوين الاسري و مراقبة و احتواء افرادها حيث تسبب اعتناق الواقع الافتراضي في تقليد اعمى الى مظاهر غريبة مدمرة لمجتمعاتنا لما يسمى (الفاشنستا :شخصية عامة ذات متابعين كثيرين

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

في قنوات التواصل الاجتماعي جل اهتماماتها من خلال الافلام القصيرة المصورة او البث المباشر التي تعرض فيها كل ما يتعلق بالموضة و المكياج و العطور) تلك المسميات الغربية في معانيها و تكوينها واثارها التي عصفت بالشباب ووجهتهم الى نواحي الانحراف و الفساد فضلا عن إدمان الاولاد و الشباب للألعاب العنيفة و التعامل معها كواقع يجعلهم بعيدين عن دراستهم و بناء مستقبلهم حيث يتخذ الاولاد سبيل العنف و استخدام الالفاظ و العادات البذيئة المعتادة في تلك الالعاب الالكترونية كوسيلة للتعامل اليومي الواقعي و تلك كارثة من كافة النواحي صحيا و اجتماعيا و نفسيا و نتج عنها العديد من حالات القتل و الانتحار و يتطلب كل ذلك اعادة تأهيل مجتمعي كما يتطلب ذلك التأهيل لمدمني المخدرات و الكحوليات فالنتيجة واحدة و هي علاقة تبادلية أي ان التفكك الاسري الناتج عن الادمان على اختلاف تصنيفاته و يعد مفسدا للعقول كذلك حال الادمان الالكتروني في توجهاته التي ابعد ما تكون عن بناء المجتمع للأفضل .

" للإدمان الإلكتروني العديد من الآثار السلبية منها ما تعتبر آثار قصيرة المدى، مثل عدم إتمام المهام وعدم تحمّل المسؤوليات وزيادة سريعة في الوزن، وأخرى طويلة المدى تظهر على شكل أعراض جسدية كآلام الظهر والرقبة الكتفين وآلام في رسغ اليد ومشاكل في الرؤيا ناتجة عن التحديق لفترات طويلة في الشاشات الإلكترونية، وغير الأعراض الجسدية فإنّ لها تأثير مادياً يصل لدرجة الإفلاس في بعض الأحيان إن كان الإدمان على مواقع التسوّق والمقامرة والألعاب، و للإدمان الإلكتروني آثار اجتماعية تظهر على الفرد بميله للانعزال والانسحاب الاجتماعي الفعلي، واكتفائه فقط بالتواصل مع الآخرين عبر الإنترنت"[23]

الا ان العالم الالكتروني ذاته ممكن ان يكون داعم للمرأة فيما اذا استغل بالصورة الصحيحة فيتحول لعامل نجاح للمرأة بل و تقدم . فوسائل التواصل الاجتماعي مكنت العديد من الفتيات من فتح مجالات دعاية لمشاريعهم الصغيرة التي اعانتهم على توسعتها في استقلال اقتصادي مشجع و القابل للتطوير من خلال الاستعانة بالدورات المتوفرة على الانترنت و الكثير من الفتيات تمكن من خلال تلك الدورات بإتقان مهن مكنتهن من فتح مشاريع صغيرة و او حتى الحصول على شهادات تعليمية في مجالات مختلفة يبقى الاهم طريقة التعامل مع المتاح لتحسين الواقع . و من جانب اخر فقد اعتمدت العديد من النساء المنصات المتاحة المجانية الالكترونية بعمل ندوات و دورات و ورش عمل يتم من خلالها دعم تغيير الثقافات المجتمعية وتبادل الآراء وطرح المشاكل و الحلول المساعدة و اسناد بعضهن البعض بفكر و ثقافة صحيحة و خاصة الثقافة السياسية منها للحد من العادات و التقاليد السامة غير السوية نحو ثقافة المساواة و تكافؤ الفرص و تعليم الفتيات و حثهم على الاعتماد على انفسهن اقتصاديا بمشاريع تبدا صغيرة و بالمثابرة و السعي تثمر للأفضل.

"هناك بشكل عام مجموعة من العوامل التي ادت الى تقوية قدرة العامل الخارجي على احداث تغير في المنظومة الثقافية ,وذلك نظرا للتقدم الهائل بوسائل الاتصال, فضلا عن ضعف دول العالم النامي عامة وقيام اقتصاده على الاعتمادية والمعونة وضعف النخب الحاكمة بهذه الدول وارتباطها بمصالح مع الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة" [24]

ان العوامل المعيقة للمشاركة النسوية السياسية بين معوقات العادات و التقاليد و الخاصة بتحديد الادوار وفق التنشئة المجتمعية ذات التبعية السلطوية لمحدودية و مكانة المرأة و ضعف الادوار الحكومية في الاسناد القانوني ضد التواجد السياسي النسوي و قلة التوجه للتوظيف النسوي من قبل الاحزاب المتواجدة في الحكومات وفق للقناعات العشائرية الساندة لهم في العملية الانتخابية فيما بعد و محدودية محاربة العنف ضد المرأة قانونيا و فعليا و مؤسساتيا و الاسناد الضئيل لمنظمات المجتمع المدني لبناء نساء قياديات و دعمهن في خطواتهن نحو المناصب القيادية و البرلمانية الا ان التركيز في كل تلك العوامل يكون بصورة هامة في الكيفية التي تسعى بها النساء القياديات لا لتطوير قدراتهن الشخصية و استعدادهن بل بالعمل على نقل و مشاركة تلك الخبرات لإسناد و تفعيل و توسيع المشاركة النسوية الفاعلة و انجاحها في العملية السياسية.

4.الاستنتاجات

1. ان الاحتكار الذكوري في مجتمعاتنا العربية لا يتحدد بالتوجهات السياسية و الاقتصادية فقط بل في العمل على الحد من محاولات المرأة الجادة لأثبات ذاتها علميا و عمليا في طريقها للمناصب القيادية حيث يبدا هذا التوجه الفكري الاسري المؤدي الى انعدام ثقة المرأة بذاتها لخوض غمار العملية السياسية و الوصول الى المراكز القيادية في غالبية مجتمعاتنا العربية

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

منذ الصغر بتطويع الفتيات على فكرة محدودية التعليم و القدرات الذهنية و الطاقات الابداعية من خلال تعميق النظرة الدونية للمرأة خاصة بظل زوج و اب محدود الفكر و الثقافة تحكمه القيود العشائرية و التقاليد البالية .

2. ان معاناة نسب كبيرة من النساء من الفقر و البطالة يواكب هذه البوتقة الاقتصادية الاجتماعية المتردية الوضع الثقافي التقليدي النزعة وفق النوع والنظرة الضيقة الافق للمرأة و كل ذلك ينعكس سلبيا في محاولة بناء ارض خصبة لتمكين المرأة وفق ثقافه سياسية تسعى من خلالها الى المشاركة السياسية الواعية لتغيير واقع المرأة نحو مستقبل افضل .
3. ان تعثر جهود التنمية في غالبية مجتمعاتنا العربية ناتج عن عمق الفجوة النوعية في الثقافة المجتمعية وفق التقاليد و العادات المميزة بين الرجل و المرأة رغم ان ديننا الاسلامي الحنيف دعا للمساواة بينهم في مجالات الحياة الانسانية كافة كبشر لذلك فان الرجوع لمبادئ الدين الحق لتضييق تلك الفجوة وفق تجديد لخطاب ديني سليم بعيدا عن تقاليد بالية توقف عجلة التنمية بل و تمنعها .
4. ان المرأة في غالبية الدول العربية قد حظيت قانونيا بما يؤهل لتدعيم دورها في التوفيق بين عملها و بناء اسرتها دون الاخلال بأحكام الشريعة الاسلامية المنصفة للمرأة و احترامها ووجودها و يسند تمكينها مجتمعيا كي تكون مؤهله لخوض المشاركات السياسية الا ان المشكل الاساسي يكون في مدى دقة و صحة و سلامة و مراقبة التنفيذ لتلك القوانين الداعمة لوجودها و مساواتها بالرجل وهو ما يظهر بصورة جلية في حجم المعاناة المهول الناتج عن ذلك .
5. ان المساواة في الحصول على العمل و الاجور وفق الوظائف الحكومية قد انصف المرأة قانونيا الا ان اثار التوجه نحو الخصخصة و المعاناة مع القطاع الخاص غير المنفذ لتلك المساواة و في غالبية الامر تتعرض المرأة اما لاستغلال ظروفها بالأجور الزهيدة او للتحرش الذي يزيد من نسب بطالة الاناث او العمل وفق القطاع غير المنظم سواء بطبيعة العمل او بالأجور او الانتاج ويبقى الوضع الاقتصادي المتدني الذي يعد عامل اساس في اعاقة المشاركة السياسية للمرأة .
6. يعد من اهم معوقات المشاركة السياسية للمرأة عامل انتشار الامية و يعتبر تحدي خطيرو عامل جوهري اساسي امام تغيير و تفعيل الدور الاجتماعي و السياسي للمرأة عموما و لنساء الارياف و المهمشات النازحات نتائج الحروب الاهلية و الفقر و الجهل خاصة فعدم معرفة القراءة و الكتابة اي الامية الهجائية يتفق معها بالطبع الامية الالكترونية و انعدام الثقافة السياسية و تقلص في المستوى التعليمي الجامعي حيث محدودية الامكانية الاقتصادي تكون المؤثر الاقوى في كل ذلك .
7. ان توفر الامكانات العلمية و الاقتصادية للمرأة في غالبية مجتمعاتنا العربية لا يعني بالضرورة القدرة على المشاركة السياسية والعملية الانتخابية حيث التقاليد و العادات الاجتماعية الذكورية التوجه احادية التفكير يعد العائق الاكثر ثباتا بوجه تطور المرأة علميا و ثقافيا و ادماجها في خضم العملية السياسية وصولا للانتخابات و اعتلاء منصة البرلمان .
8. ان الكوادر النسوية ذات الامكانات الثقافية و العلمية و المشاركات السياسية سواء في المجالس المحلية الرسمية او منظمات المجتمع المدني او حتى المراكز القيادية في الغالب يكونوا محدودي الامكانات الاقتصادية التي تمكنهن من المشاركة الانتخابية المستقلة و المكلفة بالان ذاته.
9. عدم وجود قوانين رادعة للعنف ضد المرأة و محدودية الابلاغ عن حوادث العنف و اثارها المدمرة لا للمرأة فحسب بل لمستقبل اسرتها التي ستتخذ العنف طريق لبناء اسرهم مستقبلا.
10. ان محدودية مشاركة المرأة العربية المثقفة في الحياة العامة سواء في اقامة او حضور ورش و ندوات و مؤتمرات تثقيفية توعوية و تحديد نشاطاتها وفقا لأقامتها المنزلية فقط يعد هدر لطاقاتها الذهنية الابداعية البناءة و جانب حيوي مهم في اسناد التنمية المجتمعية .
11. ان طبيعة التنشئة في مجتمعاتنا العربية في الغالب خاصة كلما ابتعدنا عن خصوصية مجتمعات العاصمة تكون التنشئة من قبل المرأة وفق العادات و التقاليد التي تربت عليها و ترسيخها في عقول اولادها من خلال تفضيل الذكور على الاناث في كافة مجالات الحياة الحياتية منها و العلمية بل و تدريبهم على فرض سيطرتهم و حتى التعدي اللفظي و الجسدي كنوع من القوامة المغلوطة التي ساندتها المؤسسات الدينية و التعليمية حيث ترسيخ لفكر زائف بعيد كل البعد عن معاملة النساء ثقافيا

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

و دينيا لذا فان تحرير العقول اساسه ثقافي جذري التغيير من خلال كسر القيود التي تحد من تطوير المرأة و ارتقائها بما تستحق من علم و تميز و دور حيوي فاعل لبناء مجتمعها .

5.التوصيات

1. ان تطبيق الديمقراطية وفق رؤى غربية بحته في مجتمعاتنا العربية لا يصل بنا الى تمكين المرأة الا بالحدود الضيقة القائمة على المشاركة السياسية وفق تعبئة سياسية عشوائية غير مجدية في تحقيق المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة . ان العمل على نشر ثقافة الديمقراطية يقتضي الثورة الفكرية المجتمعية التوعوية بالتغيير واهمية حرية مشاركة المرأة اقتصاديا قياديا سياسيا مما يستوجب اعتمادها لكافة الفئات المجتمعية و خاصة الرجال كونهم يلعبون دوراً اساسياً في تعليم وعمل فتياتهن للحد من الاعداد التربوي الفقير فكراً و ثقافتا .
2. ضرورة العمل على توحيد عمل الكوادر النسوية الناشطة التي تتمتع بالقدرات و الكفاءات التي تمكنها مجتمعيا من تنظيم نشاطاتهن و توحيدها سواء من خلال التواصل الفعلي في جمعيات او منظمات و التواصل مع النساء بالعشوائيات و الارياف او من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لتوعيتهن بإمكاناتهن و قدراتهن وصولا لتوسيع حجم المشاركة السياسية النسوية المستقبلية.
3. ان العمل على نشر ثقافة الديمقراطية يقتضي مشاركه مجتمعية شاملة لا تتوقف على جانب تقبل الاخر و التعددية و حقوق الانسان و المرأة بالخصوص بل تتعداها الى ما هو اهم و هو دعمها بالأطر القانونية التي تعزز و تسند مشاركة المرأة السياسية من خلال وجود قضاء عادل يطبق قوانين منصفة تنعم بظله النساء بالمساواة في الحقوق كافة و استقلالها الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي ينعكس بشكل مؤثر مجدي في تمكين مشاركة المرأة سياسيا و الذي يعد من الواجبات المنوطة بالأحزاب السياسية لتأهيل المرأة سياسيا بصورة تدريجية من خلال احقيتها بالوظائف السياسية و التدرج فيها وصولا للمراكز القيادية الهامة كي تكون على اتم الاستعداد لخوض العملية الانتخابية
4. نظر لشدة اقبال المجتمعات العربية على متابعة وسائل التواصل الاجتماعي لذا فقد اصبح من الضروري العمل على استغلال هذا التوجه في استحصال نتائج مثمرة من توجهات عديدة منها استضافة نساء ناجحات في المجال السياسي لمشاركة تجاربهن و ايضاح سبل النجاح و التثقيف في الان ذاته فتح مجالات المناقشات و الطروحات المباشرة كي تكون بمثابة الحلول الايجابية وفق حملات توعوية مستمرة لرفع الوعي النسوي باستحقاقاتهن القانونية من جانب فضلا عن ما تحققه تلك البرامج من نشر و تنشئة اسس الثقافة السياسية للمرأة ومحو اميتها و استبدالها بالمشاركة السياسية الفاعلة المثمرة
5. ان العمل على بناء قدرات قاعدة واسعة من الكوادر النسوية الناشطة المتمكنة مجتمعيا و تنظيم نشاطاتهن و توحيدها سواء في جمعيات او منظمات و الاستعانة بخبرات من سبقهن للدفاع عن مصالحهن اصبح ضرورة لتمهيد طريقهن في عمل سياسي جاد مثمر النتائج كونه من واقع معاناتهن الحياتية.
6. العمل على تشكيل تحالفات نسوية تسعى لتنظيم حملات مناصرة لاعتماد الكوتا كمنهج لا على الصعيد الانتخابي فقط بل اقرار زيادة تواجدها القيادي في كافة المؤسسات الرسمية مثل المجالس المحلية و مجلس الشورى و الاحزاب السياسية وفق تخصيص يقر قانوناً كي يصبح واجب التنفيذ و قابل للزيادة المستقبلية, التي تمكنها من الاشتراك بالصياغة القانونية للتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة و انصافها وفق ما تمتلك من خبرات تراكمية عن خضم معاناة النساء في مجتمعاتنا العربية
7. ان من الضرورات الاساسية التي تقع على كاهل المرأة العربية المثقفة الواعية ان تسعى لنشر الثقافة المجتمعية والسياسية المقومة لا للنساء فحسب بل للرجال ايضا لدفع عجلة التنمية و التقدم المشتركة المسؤولية للأمام من خلال الورش و الندوات و المؤتمرات و التي تمكن المرأة ذاتها من تحقيق تطوير لطاقاتها الذهنية و قدراتها الفكرية الابداعية .
8. ان دعم المرأة في العملية الانتخابية يستوجب اجراءات استباقية مؤهلة لذلك في اتجاهين القانوني منها من خلال مجموعه من التعديلات القانونية التي تضمن التوزيع العادل سواء في الدوائر الانتخابية ام في وضعها على القوائم الانتخابية دون الاعتماد على نظام الكوتا النسوي بمفرده اما الاتجاه الاخر فيرتكز على العمل بشكل جاد للتثقيف الايجابي للمرأة وتوعيتها بحقوقها

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

و تطوير امكاناتها القيادية بدورات تدريبية تثقيفية لأدراكها لقدراتها وادراجها في ضمن مصاف السياسيين المؤهلين للمشاركة في العملية السياسية حيث توظيف وسائل الاعلام الحيوي المؤثر في التغيير بطروحات حوارية واعية مؤثرة في تغيير النظرة المجتمعية الضيقة تحقيقاً لثقافة توعوية تأهيلية لتمكين المرأة سياسيا وتنظيم حملات مناصرة لاعتماد مبادى الكوتا التي اساسها المساواة في الفرص كمنهج لا على الصعيد الانتخابي فقط بل لإقرار زيادة تواجدها القيادي وفق استحقاق قانوني واجب التنفيذ لتمكينها من الاشتراك البرلماني الاوسع لدعمها للتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة و انصافها.

9. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني و تسهيل عمل الجمعيات و الحركات الحقوقية النسوية و اجراءات انشائها و تمكينهن في اشاعة ثقافة المساواة و اسناد النساء اللواتي يتعرضن للعنف الاسري من خلال العمل الاصلاحي المشترك مع الحكومات بتوفير دور رعاية و حماية لهن وبأنشاء شراكات مع القطاع الخاص بتكافل اجتماعي لفتح مشاريع صغيرة و اكسابهن الثقة بالذات التي تؤهلهن لبناء مجتمعهن و في الوقت ذاته تدريبهن على مهن تمكنهن من الاستقلال الاقتصادي و اكسابهن ثقافة المشاركة السياسية للنساء و نشرها لضمان مشاركتهن الفاعلة و التشارك مع وسائل الاعلام و وسائل التواصل الاجتماعي لا بالتوعية فحسب بل بعرض المشاكل و مساهمه التوجيهية بأفضل الحلول و بكل ما من شئنه ان يغير النظرة النمطية المجتمعية الضيقة المتوارثة من العادات و التقاليد البالية من خلال برامج و طروحات حوارية واعية مؤثرة عن طرق تمكين المرأة و احقيتها في المشاركة السياسية و الحث على انخراطها في المجتمع بشكل يضمن حقوقها و يطور من بناء اسرتها للتمكن من طرح القضايا التي تعاني منها المرأة و استحصال التشريعات المنصفة الساندة لها

10. ان تغيير النظرة المجتمعية الضيقة للمرأة الى نظرة متكاملة وفق استحقاقها لن يتم الا من خلال تظافر الجهود المجتمعية كافة و منها المناهج المدرسية تحجيمها لدور المرأة المجتمعي في صيغ تحدد من وجودها بحدود التبعية و الطوعية و الجهل مما يستوجب التغيير لا على مستوى حدود المواد الدراسية فقط بل والتوعية بحيوية و ضرورة و اهمية واقع وجودها في البناء المجتمعي لا على المستوى الدراسي للمراحل الاولى بل يشمل ذلك الجامعات و المعاهد و المؤسسات الانتاجية كافة بالندوات و الورش و المنشورات و الكتيبات التي تعمل على بناء اسس ثقافة تمكين المرأة مجتمعيا و سياسيا حيث تعتمد الارتقاء بالمجتمع و تنميته من خلال البناء التكاملي للمرأة العربية لنهضة المجتمع للأفضل .

11. لقد اصبح من الضروري تطبيق الزامية و مجانية التعليم و محو الامية في قوانين ملزمة و مراقبة التنفيذ يرافقها تغيير ايجابي المنحى فيما يتعلق بالتوعية بأهمية المرأة و دورها الحيوي في بناء المجتمع علميا و اقتصاديا و اجتماعيا و من خلال جعل مادة حقوق الانسان مادة اساسية تدرس في المراحل الدراسية كافة يتم من خلالها التدريب و التثقيف بكل ما من شأنه التعريف بأساسيات حقوق الانسان و خصوصية حقوق المرأة و اهميتها .

12. وضع استراتيجية ساندة لتنوير صورة المرأة العربية استبدال للصورة السلبية القاتمة القائمة على السلبية والتشويه و الاستغلال من خلال وضع ضوابط سواء على السياسات الاعلامية ام على الخطاب الديني الذي يجب ان يتجدد بما عليه الدين الاسلامي من قيم ترتقي و تحترم المرأة و تقدس مهامها الجوهرية في بناء المجتمع وتغيير الفكر المسموم الخاطئ الدخيل على القيم الاسلامية العظمى الصحيحة في مجتمعاتنا العربية و بتكاتف الجميع يكون الارتقاء بالنساء العربيات وفق استحقاقهن لبناء المجتمع

13. ان الرؤية الاستشرافية لمستقبل مشاركة المرأة السياسية يعتمد بشكل او باخر على الدعم الايجابي الفاعل من قبل صانعي القرار السياسي لتحقيق المزيد من المكتسبات الداعمة لتمهيد طريق نحو مشاركة فعلية رائدة للمرأة وهذا يزيد من اهمية دور الابحاث و الدراسات العلمية المتخصصة بالكيفية العملية التي تمكن من نشر و تفعيل ثقافة المشاركة السياسية النسوية و تهيئة كل ما من شأنه ان يجعل ذلك واقع مجتمعي لا كلام على ورق او شعارات لا طائل منها بل تطبيق فعلي وفق لأليات تمكين المرأة العربية مجتمعياً وبالتالي سياسياً .

ان الفكر الاجتماعي السائد و الموروث الثقافي يتطلب احداث ثورة حقيقية فكرية ثقافية مجتمعية تستهدف تغيير بل قلب المفاهيم التي تحجم من دور المرأة أي تحجم نصف المجتمع عن اخذ دورها في عملية تطويره. ان عامل تمكين المرأة سياسيا يستوجب استراتيجيات

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

تتمحور حول الاوضاع الاقتصادية و السياسية المرتبطة بالقيود المجتمعية و التراكمات الثقافية المعززة للتمييز القائم على اساس النوع و لذا فان كل جزئية من تلك المعوقات تتطلب تدابير لتحويلها الى عوامل ايجابية لرفع نسب الوعي و المشاركة السياسية للمرأة التي اصبحت ضرورة اساسية للبناء المجتمعي.

المصادر

1-سلامة , حسن ،" المجتمع المدني والمشاركة السياسية للمرأة"، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٣ ،ص ١٢.

2-الشوبكي , عبد الرحيم, "المرأة والعمل السياسي في الفكر الإسلامي المعاصر" مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية الناشر المركز القومي للبحوث / غزة مجلد4, عدد2 , فلسطين , 2020

3 -رجب, مجدي, "الإسلام يقر العمل السياسي للمرأة والتاريخ حافل بمشاركتها في المجالات السياسية" 2005https://www.alittihad.ae

4 -كتاب الفارسي ,ام العز على ," المرأة و المشاركة السياسية في ليبيا (1977-2005)" مركز الحضارة العربية ,القاهرة,2006 , ص261-262 ,

5 -كتاب مسعد, نيفين ," المشاركة السياسية للمرأة العربية" , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ,جامعة القاهرة, مصر ,ستمبر2008

6- أبو زيد ,أحمد ،" القيم الإنسانية الإيجابية في الموروثات الثقافية"، القاهرة، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٣.

7- المقداد ,محمد أحمد ، " المرأة والمشاركة السياسية في الأردن"، مجلة المنارة: المجلد 12، العدد01، جامعة آل البيت الأردنية، 2006، ص 302.

8 - بو حسين ,عبد الحسن–" الحلقة الحوارية المفتوحة حول الكوتا التي عقدتها الجمعيات النسائية البحرينية" (12جمعية) يوم الخميس 23مارس 2006، تلخيص أميرة عيسىwww.womengateway.com

9 -عدلي .هويدا "الانتخابات المحلية واشكاليات النظام الانتخابي، هل من دروس مستفادة" ،مجلة قضايا برلمانية، ع 54 ،2016

10 -وهبه, دينا " المشاركة السياسية للنساء في مصر: أنماط تصويتهن في المرحلة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير" المنتدى العربي للمواطنة بالتعاون مع المعهد الدولي للسلام، القاهرة، ٢٠١١. ص 58

11 -غليون, برهان ,"اغتيالا لعقل محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية ",(بيروت :دار التنوير ,1987), ص 350-351.

12- الخويتي, سمير. ، سعيد ,عفاف ،" التعليم والمشاركة السياسية للمرأة المصرية"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الثامن، العدد ٢٦ ،2002,ص253

13-Harrison David,(13 London, The sociological of modernization and development", Unwin Hyman, 2008

14-توصيات ورشة عمل " الحقوق السياسية للمرأة العربية" التي نظمها البرلمان العربي / القاهرة https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014

15 - الكعبي ,سهام, "تمكين المرأة: الفرص والتحديات" كلية الإمارات للعلوم التربوية , ع56 دولة الامارات العربية المتحدة 2020

16 - أبوزيد ,أحمد ,"المرأة وقضايا المجتمع ",جامعة القاهرة /كلية الآداب ,مركز البحوث والدراسات الاجتماعية , مصر 2002,ص 379.

17 -آدم ,محمد ، "مساهمة المرأة في التمية الاقتصادية على ضوء المعطيات الإحصائية في التخطيط"، مجلة النبأ ع 60 جمادى الأول 1422هـ، آب 2001م. anabaa.org\naba60\i9tsadia.ht

18- خليل ,سارة ، "المرأة والمجال العام بعد ثورة ٢٥ يناير"، مكتبة الديمقراطية، ع ٥٢ ،القاهرة 2014.

19 -الصبان ,ريما ، "المرأة العربية والعولمة"، سلسلة أبحاث المؤتمرات، "مائة عام على تحرير المرأة"، الجزء الثاني، ٢٠٠٩ ،ص ٢٠٦.

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

20 -عقيل ,ايمن "الاعلام و العنف ضد المرأة ما بين المواجهة و التكريس" 2009 مصر /www.maatpeace.org

21- امين, ندى, " المرأة العربية إعلاميا وسلطات الثقافة والسياسة والمال" , مصر 2018

https://www.aljazeera.net

22 - العيسوي ,عبد الرحمن, "المخدرات وأخطارها", دار الفكر الجامعي , ط1 مصر 2005 ,صـــ133ـــ

[23] Computer/Internet Addiction Symptoms, Causes and Effects", www.psychguides.com, Retrieved 6-4-2019. Edited.

24- رشدي ,داليا ",دور العامل الخارجي في تغيير الثقافة السياسية دراسة في فكر المحافظين الجدد تجاه عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية "(2001-2006),(رسالة ماجستير ,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, مصر ,2007

DOI: 10.33687/jhssr.001.03.00042

This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.